الجمهورية العربية السورية

عضو مجلس الشعب

مداخلة حول رفع الرسوم الجمركية على الخيوط الصنعية

رياض سيف

سيادة الرئيس .. السيدات والسادة الأعضاء، إن الضائقة التي تعيشها الأكثرية وضعف اقتصادنا لم يكن أبداً نتيجة لتخلف شعبنا أو عدم رغبته بالعمل الجاد والمخلص، ولا نتيجة نقصٍ في مواردنا الطبيعية، ولكن السبب هو سوء إدارة اقتصادنا التي دأبت منذ سنين وحتى اليوم تُفصّل الكثير من قراراتها الاقتصادية على قياس بعض المقربين وشركائهم، وعلى حساب قوت الشعب والمال العام.

قبل أيام أصدر وزير الاقتصاد قراراً، ظاهره حماية الصناعة الوطنية، وحقيقته تقديم هدايا ثمينة لبعض المحتكرين، غير آبهٍ بالأذى الذي سيلحق بآلاف المنشآت الحرفية والصناعية، إذ قضى بمضاعفة الرسوم الجمركية على الخيوط الصنعية، بحجة تصريف مخازين المؤسسة النسيجية وحماية الصناعة الوطنية متجاهلاً أن الحماية الحقيقية للصناعة الوطنية هي في تأمين المادة الأولية بالنوع المطلوب والسعر العالمي.

تعتبر الصناعات النسيجية الأكبر في سورية، من حيث عدد فرص العمل، ومساهمتها في الصادرات المصنعة، وتغطيتها لاحتياجات السوق المحلي، حيث يصل عدد المنشآت الصناعية فيها إلى أكثر من (6000) والحرفية إلى ما يزيد عن (3000)، إضافة إلى عدد مماثل من المنشآت المتممة، كما يملك القطاع الخاص وحده (20) ألف نول نسيج آلي و(13.700) ألف آلة حياكة. وتعتبر الخيوط المادة الأولية الأساسية في هذه الصناعة، وخلافاً لكل منطق اقتصادي ووطني، فإن الحكومة دأبت ومنذ سنين على وضع كل العراقيل أمام الصناعيين والحرفيين في الحصول على ما يحتاجون من خيوط أسوة بمنافسيهم في الدول الأخرى. وإليكم صورة موجزة عن أهم تلك العراقيل:

تحتكر المؤسسة العامة النسيجية صناعة وبيع الغزول القطنية بسعر يزيد أكثر من 30% عن ما تتقاضاه من صادراتها من نفس الخيوط، فتحرم منشآت القطاع الخاص من الحصول على خيوطها بالسعر العالمي، مما جعل آلاف المنشآت تعمل بجزء بسيط من طاقتها، مما أدى إلى انخفاض استجراراتها من الخيوط والأقمشة القطنية من القطاع العام، فتراكمت مخازين المؤسسة النسيجية حتى وصلت إلى (18) مليار ل.س، ومن البديهي أن حل مشكلة المخازين لا يمكن أن يتحقق إلا ببيع الخيوط والأقمشة القطنية بالأسعار العالمية.

لقد بلغت خسائر الصناعات النسيجية في العام الجاري (3) مليار ل.س، وكانت في العام السابق (2) مليار ل.س، وإذا أضفنا الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم المخزون بالسعر الحقيقي لوقفنا على خطورة الوضع، وبدلاً من اللجوء إلى الحلول المنطقية لتصريف هذا المخزون المخيف، فقد توهم البعض أن عرقلة عمل الصناعات النسيجية التي تستعمل خيوطاً صنعية هو الحل، وهذا توهم يدعو إلى السخرية من أناس لا يفقهون أبسط مبادئ الصناعة، لأن الاستعمالات لكل منها هي محددة لنوع المنتج ولا يمكن استبدال إحداها بالأخرى، واستُغل هذا الوهم السخيف كمبرر لصفقة تقدم على طبق من ذهب مبالغ طائلة لعدد محدود من مصانع الخيوط الصنعية، حيث رفعت إحداها أسعارها فور صدور القرار من (170) ل.س للكغ إلى (205) ل.س، وإذا علمنا أن ما تستهلكه صناعتنا من الخيوط الصنعية في العام يزيد عن (170) ألف طن، نتبين أن آلاف الحرفيين وآلاف الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعات النسيجية أصبح يتوجب عليها دفع أسعار إضافية لاحتياجاتها من الخيوط الصنعية تصل إلى أكثر من (4) مليار ل.س، مما سوف يضعف من جديد قدرتها على المنافسة في السوق المحلي والأسواق التصديرية، ويطلق رصاصة الرحمة على العديد منها ويسبب تخفيض عدد ساعات عمل المنشآت الأخرى، مما يؤدي إلى تسريح الآلاف من العمال، كل ذلك يحصل أيها السادة من أجل إتمام صفقة يحصل فيها عدد لا يزيد عن العشرة من الصناعيين المحتكرين على مئات ملايين الليرات السورية في العام الواحد بدون حق.

لقد أقيمت منشآت صناعة الخيوط تلك منذ بضع سنوات مستفيدة من قانون الاستثمار رقم (10)، وقد حُسبت جدواها الاقتصادية عندما كان سعر دولار الرسوم الجمركية (11.20) ل.س، وكانت تتوقع أرباحاً مجزية في ظل تلك الظروف، وإضافة لإعفاءات القانون رقم (10) تتالت عطاءات الحكومة لتلك المصانع بإجبار التجار على تغطية قيمة مستورداتهم من الخيوط من دولار التصدير مما يزيد في كلفة الخيوط المستوردة بنسبة 10%، ثم تلا ذلك في 99/8/15 مضاعفة الرسوم الجمركية على الخيوط المستوردة باستبدال سعر الصرف (11.20) ل.س بالسعر (23) ل.س للدولار، بحجة دفع القطاع الخاص نحو استجرار منتجات المؤسسة النسيجية من الخيوط والأقمشة القطنية، والتي وصلت مخازنيها في بداية عام 1999 إلى تسعة مليارات ل.س. والآن وبعد أن زادت مخازين النسيجية عن (18) مليار ل.س والذي يدحض تلك المقولة، فإن القائمين على الاقتصاد ما زالوا مصرين على المضي في خطتهم، فبادروا بكل بساطة في الأسبوع الماضي إلى اتخاذ قرار بمضاعفة الرسوم الجمركية على الخيوط الصنعية المستوردة مرة أخرى، برفع سعر الدولار من (23) ل.س إلى (46.5) ل.س مع التهديد برفع عمولة أفتوتكس على المستوردات من (2.5%) إلى (22.5%)، وما زالت حجتهم الظاهرة كالسابق تصريف مخازين المؤسسة العامة النسيجية وتشجيع الصناعة الوطنية! علماً أن كل الخيوط الصنعية معفاة من أية رسوم جمركية في الأردن الشقيق مثلاً.

قد يقول قائل أن هذا العدد المحدود من الشركات المحدثة له الحق بالحماية كصناعة وطنية أيضاً، ولكن إذا وضعنا بين أعيننا العدالة والعلم والمنطق ومصلحة الاقتصاد الوطني ككل، فإنه يتبين لنا أن الاقتصاد الوطني هو الخاسر بالنتيجة، لأن أذى كبيراً سوف يلحق بآلاف المنشآت الحرفية والصناعية الصغيرة والمتوسطة، بينما يحقق عشرة من أصحاب تلك المعامل أرباحاً إضافية كبيرة ناتجة عن الاحتكار. وإليكم بعض الحقائق عن مساهمة تلك المنشآت في الاقتصاد الوطني:

تدخل الخيوط الصنعية في صناعة الأقمشة والستائر والتريكو والسجاد والجوارب، وتغطي منتجاتها احتياجات سوقنا المحلية، ويشكل ما يصدر منها (80%)، حيث استطاعت تلك المنتجات إيجاد أسواق لها في روسيا والأقطار العربية المجاورة وبعض الأسواق العالمية الأخرى. ومن إجمالي الاستهلاك السنوي البالغ (170) ألف طن تساهم شركات الخيوط المحلية بـ (30) ألف طن فقط ومن أنواع محدودة من الخيوط يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

1–خيوط الأكريليك: التي تُستعمل لصناعة الكنزات بالدرجة الأولى وإن تلك المعامل تستورد العجينة الأساسية مُصبّغة سلفاً ويجري سحبها على شكل خيوط وبذلك تكون القيمة المضافة المحلية متدنية جداً وإن تكلفة أجور العمالة لسحب كغ واحد من الخيوط لا يتعدى (6) ل.س، بينما توفر عمليات تحويل 1كغ من الخيوط إلى كنزات في عمليات الحياكة والخياطة والتطريز ما يزيد عن (150) ل.س كأجور للعمالة في أغلب المنتجات. لقد كانت الرسوم الجمركية التي تستوفى على كل كغ من خيوط الأكريليك قبل 99/8/15 تبلغ (8.35) ل.س فوصلت إلى (34.15) ل.س بعد تطبيق القرار الجديد يضاف إليها مبلغ (9.35) ل.س كلفة دولار التصدير للتجار. ومن المعروف أن هذه الصناعة تستعمل عشرات الأنواع من الخيوط المتنوعة، بينما لا تقدم مصانع سحب الخيوط القائمة حالياً إلا نوعاً واحداً بألوان مُصبّغة سلفاً.

2–الخيوط الممزوجة: (معمل واحد في حلب) لأنواع محدودة تتراوح أجور العمالة فيها لكل كغ بين (5–6) ل.س، بينما تبلغ كلفة العمالة في النسيج والصباغ والخياطة والتطريز أكثر من (200) ل.س للكغ. ويغطي أقل من 10% من احتياجات السوق. كانت الرسوم الجمركية قبل 99/8/15 (5.12) ل.س للكغ ارتفعت إلى (20.95) بعد القرار الجديد مع إضافة (5.75) ل.س على التكلفة عند استعمال دولار التصدير للتجار.

3–خيوط البوليستر: يقوم بتصنيعها معمل واحد في دمشق يستورد الخيوط الخامية ويجري عليها عملية تطعيج لا تتعدى أجور العمالة اللازمة لذلك (5) ل.س لكل كغ بينما تصل القيمة المضافة المحلية في عمليات النسيج والصباغ والخياطة والتطريز إلى أكثر من (200) ل.س في أغلب الحالات للكغ الواحد. ويغطي هذا المصنع الوحيد أقل من 10% من احتياجات السوق وبأنواع محدودة جداً وقد كانت الرسوم الجمركية قبل 99/8/15 للكغ الواحد (1.29) ل.س ارتفعت إلى (5.47) ل.س مع إضافة (4.25) ل.س على التكلفة عند استعمال دولار التصدير للتجار.

سيادة الرئيس.. السادة الزملاء

إن ترك هذا القرار يدخل حيز التنفيذ، يعني موافقتنا على مذبحة جماعية تصيب العديد من المنشآت الحرفية والصناعية الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعات النسيجية، والتي تعاني أصلاً من ضعف وهزال شديدين بما تواجهه من عقبات تعيقها عن المنافسة، فأرجو مؤازرتي لإيقاف تنفيذ هذا القرار فوراً، ريثما تُشكّل لجنة من مجلسنا الكريم تدرس بشكل ميداني هذه المشكلة التي بين يديكم، لنتمكن بالتعاون مع الحكومة باتخاذ القرارات الصائبة التي تؤدي فعلاً إلى تنشيط وتطوير صناعتنا النسيجية في القطاعين العام والخاص، والتي تُجمع كل آراء الاقتصاديين على أنها الحامل الأول لنهضتنا الاقتصادية على المدى القريب والمتوسط.

... وشكراً لإصغائكم.

دمشق في 2000/10/23

رياض سيف

دمشق – هاتف: 2239566/2217922 ، فاكس: 2231859 ، E-mail: rms@net.sy ، ص.ب: 5137